حقوق الإنسان

مجلة حقوقية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (الواحد و التسعون بعد المائة) - شهر اغسطس ٢٠٢٣

عبر حوار له لصحيفة "الرياض"

## رئيس الجمعية : هناك حراكاً حقوقياً من السلطات العليا في الدولة نتج عنه تغيرات إيجابية حرصت الحكومة على إحداثها بهدف توفير مزيد من الضمانات الكفيلة بالحفاظ على حقوق الإنسان

وفد من فرع الجمعية بمنطقة الجوف في ضيافة مستشفى إرادة للصحة النفسية

وفد من فرع الجمعية بمنطقة جازان يشارك في ملتقى تطوير جمعيات ذوي الإعاقة والمنظمات غير الربحية

فرع الجمعية في عسير يشارك في برنامج "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص"

# الفهرس


الأمم المتحدة تدعو لتزويد الشباب بـ «المهارات الخضراء» لبناء مستقبل أفضل 12

اليوم الدولي للسكان الأصليين يحتفي بالشباب بوصفهم عوامل للتغيير 13

الأمن الغذائي يمثل أولوية قصوى لدول مجلس التعاون الخليجي 14

خطة أممية لتحقيق المساواة ومسايرة المستجدات في التعليم 16

استشارات قانونية حول نظام الإفلاس و أهدافه 18

# رئيس الجمعية: المملكة حققت تحولات هامة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال صدور أنظمة جديدة و إدخال تعديلات نوعية للعديد من الأنظمة ذات العلاقة

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سعادة المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، أن قيم ومبادئ المملكة الراسخة، تكفل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا سيما وأنها حققت تحولات مهمة في عدد من المجالات التي كان لها أثر في تحسين حقوق الإنسان وجودة الحياة وكان أبرزها صدور أنظمة جديدة وإدخال تعديلات نوعية على عدد من الأنظمة ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن التطورات التي تشهدها المملكة في ملف حقوق الإنسان جاءت بعد خطوات إصلاحية رائدة في عهد خادم الحرمين الشريفين وبمتابعة من قِبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- حيث لا يخفى للعيان التحسن الملحوظ في تصنيف المملكة في عدد من المؤشرات العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والذي يمثل ترجمةً لحرص واهتمام الدولة على تعزيز الحقوق لكل من يعيش على أرض المملكة؛ مواطناً كان أو مقيماً دون تمييز، وحرصهما على إيجاد البيئة الآمنة المحققة للحياة الكريم وفق رؤية المملكة 2030 التي شملت برامجها العديد من مجالات حقوق الإنسان: كالحق في الحياة، الحق في الأمن، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في العمل وحماية الأسرة وتمكين المرأة، وحفظ حقوق كبار السن وغيرها من مجالات حقوق الإنسان.

جاء ذلك من خلال حوار صحفي أجرته معه «صحيفة الرياض» تناول من خلاله الحديث حول مهام ومجهودات الجمعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وآلية استقبالها للشكاوى وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، إضافة إلى تناوله عدداً من الملفات ذات العلاقة والتي منها:

نشر ثقافة حقوق الإنسان ، الاتجار بالبشر، حرق القرآن، التقارير الحقوقية التي تصدر من دول ومنظمات حقوقية تخالف الواقع عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة وفي المقابل يتجاهلون تجاوزات حقوقية في دول أخرى، حقوق الطفل و الأسرة.

نص الحوار
ص 4-5-6-7-8-9

رئيس الجمعية خلال حواره الصحفي مع الصحفي / راشد السكران

تتمة ص 3

**نشر ثقافة حقوق الإنسان**

**ما دور الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟**

نحرص في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع من خلال تسليط الضوء على ما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من حقوق لهم بما يساهم في معرفتهم بحقوقهم النظامية وتمتعهم بها بالإضافة إلى نشر دراسات متخصصة حول الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية ومدى انسجامها مع الأنظمة السعودية، كما تقوم الجمعية في سبيل نشر الثقافة الحقوقية بالمشاركة في المؤتمرات والندوات وتقديم الاستشارات في العديد من المناسبات التي تشارك فيها وتوزيع المطبوعات التي تصدرها الجمعية والمتضمنة أبرز ما نصت عليه الأنظمة من حقوق بهدف تعريف مختلف شرائح المجتمع بحقوقهم وتعزيز حقوق الأفراد وحماية حرياتهم في بلادنا، وبدون شك يدعم ذلك توجيهات ولاة أمرنا المستمرة -حفظهم الله- للأجهزة الحكومية لمراعاة حقوق الأفراد وتمكينهم منها والتحذير من التجاوز عليها والتعهد بمحاسبة أي مقصر مهما علا منصبه.

كما أن نظام الجمعية نص على أهدافها وفي مقدمتها حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العديد من الأنشطة كرصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، ودراسة القضايا والمشكلات ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات بشأنها بالإضافة إلى دراسة التشريعات والأنظمة المحلية وتحديد مدى مواءمتها للمنظومة الدولية.

وهناك إشكالية نعتبرها تحدياً والمتمثلة في جهل بعض الأفراد لما نصت عليه الأنظمة من حقوق وواجبات والتي يفترض الاستفادة منها والالتزام بما جاء فيها ومن أسباب هذا الجهل هو عدم الاطلاع على ما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من حقوق وواجبات، حيث يفترض الاطلاع الدائم لما يصدر في هذا الشأن وتنشره الجهات ذات العلاقة في مواقعها وحساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي ليتم الاستفادة منها من قبل أفراد المجتمع، كما نأمل من الأجهزة الحكومية المعنية بنشر أبرز ما نصت عليه الأنظمة المعنية بتنفيذها من حقوق للأفراد بحيث يسهل الاستفادة منها

فمثلاً: هناك بعض الأفراد لا يسعون لمعرفة ما لهم وما عليهم إلا بعد وقوع المشكلة، في هذه الحالة تضطر الجهات المسؤولة لإيجاد الحلول العلاجية للمشكلة أن وجدت، حيث إن التأخر بالقيام بالأجراء النظامي يؤدي إلى ضياعه، كالاعتراض على الأحكام القضائية فالجهل بالمدد النظامية للاعتراض قد يساهم في فوات فرصة لصاحب الحق في الدفاع عن حقه، كذلك نظام العمل أوضح بأنه لا تقبل أمام المحاكم العمالية أي دعوى تتعلق بالمطالبة بحق من الحقوق الناشئة على العلاقة العمالية بعد مضي أثنى عشر شهراً من تاريخ انتهاء العلاقة العمالية فمثل هذه الحقوق قد لا يستفيد منها من يجهل ما كفلته له الأنظمة من حقوق بموجبها، فهناك العديد من الأنظمة اشتملت على حقوق قد تزول مع مرور الوقت والجهل بها يساهم في عدم الاستفادة منها، مما يؤدي لتراكم المشكلات وبالتالي يصعب حلها في مراحل متقدمة.

فالواجب ألا ينتظر الإنسان حتى تقع المشكلة لكي يبحث عن معالجتها، فمعرفة الإنسان لما تضمنته الأنظمة من حقوق وواجبات تمكنه من الاستفادة منها والعمل بموجبها مما يساهم في حمايته والحفاظ على حقوقه والتي نعتبرها من الوسائل الوقائية لحفظ الحقوق والتي تسهم -بإذن الله- في حماية أي شخص من أي تجاوز لحقوقه، وهذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال تكثيف البرامج التوعوية بما نصت عليه الأنظمة من حقوق على أرض الواقع والتي يكون إلزاماً على الجهات المعنية تطبيقها.

لذا فإن الإلمام بالثقافة الحقوقية في مجال حقوق الإنسان والاطلاع الدائم على ما نصت عليه أنظمة المملكة من حقوق عنصر مهم في رفع مستوى وعي الأفراد بحقوقهم وبما يمكنهم من الحفاظ عليها، حيث إن هذا الأمر سيقضي على الكثير من الإشكاليات التي نواجهها نتيجة جهل الأفراد بما لهم وعليهم.

تتمة ص 4

**الاتجار بالبشر**

**ما الآليات النظامية للتصدي بحزم ضد مرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص وما دور الجمعية في ذلك؟**

نحرص في الجمعية على أهمية تكثيف الجهود التوعوية بأنواع وأساليب جرائم الاتجار بالأشخاص، وتسليط الضوء حول الآليات النظامية المتبعة للتصدي والوقوف بحزم ضد مرتكبيها من خلال البرامج الوقائية والعلاجية بما يساهم في الاستفادة منها ويحفظ كرامة الإنسان وسلامته البدنية ومنع استغلاله ويكفل القضاء على مثل هذا النوع من الجرائم.

تعتبر قضايا الاتجار بالأشخاص وما يتعلق بها من المسائل التي تتابعها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ نشأتها، وتعمل مع الجهات ذات العلاقة للتصدي لها من خلال العديد من البرامج الوقائية والعلاجية وفق ما نصت عليه الأنظمة في المملكة والتي أوضحت الممارسات المجرمة نظاماً مما ساهم في رفع وعي المجتمع بالعديد من الممارسات التي تصنف كجرائم الاتجار بالأشخاص.

ونحن وقفنا على الجهود الحثيثة التي تقوم المملكة في سبيل مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال العديد من المبادرات والآليات المطبقة على أرض الواقع، والتي نتج عنها حفظ حقوق الإنسان واستقراره، ومن الأهمية تكثيف الجهود التوعوية بأنواع وأساليب جرائم الاتجار بالأشخاص وتسليط الضوء حول الآليات النظامية المطبقة في المملكة للتصدي لمرتكبيها، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على استعداد لتقديم الدعم والمشاركة مع فريق آلية الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بما يساهم في تحقيق أهدافها.

ومن الأهمية بمكان تنسيق الجهود الوطنية والدولية لتطوير إجراءات التصدي لهذه الجريمة بما يواكب المستجدات التي تطرأ عليها، وأن يكون هناك موقف دولي واضح وثابت تتبناه الأمم المتحدة تجاه من يمارس جرائم تصنف (اتجاراً بالأشخاص).

ونحن نثمن الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في سبيل مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال العديد من المبادرات ومنها إصدار نظام خاص لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية التي تعنى بتلك الجرائم، واعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ٢٠٢٣م، بالإضافة إلى إطلاق آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص وإعداد فريق وطني مركزي ووحدات فرعية في مناطق المملكة لتطبيق منظومة الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص مما ساهم في حفظ حقوق الإنسان واستقراره.

وأنوه من خلال هذا المنبر أن مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تضمن العديد من التعديلات المهمة والمتعلقة بحماية الضحايا من الاستغلال، إضافة للتأكيد على حماية الأطفال بأي صورة كانت وفق العمر لمن هم دون ١٨ عاما، مع أهمية السرية للمتضررين من الضحايا لحمايتهم وحماية سمعتهم مستقبلا، إضافة لتمكين الضحية من الحصول على المشورة والعناية الطبية في مراكز التأهيل الطبي. كما تطرقت التعديلات إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عدة أوجه لحماية الضحايا.

**حرق القرآن**

**استفزازات وممارسات مستمرة ضد الإسلام والمسلمين كحرق القرآن الكريم.. كيف يسمح بها في بلدان تدعي احترامها لحقوق الإنسان؟**

مثل هذه الممارسات التي تظهر بين الحين والآخر تعتبر تحريضا على الكراهية والعنصرية، وتتعارض مع الجهود الدولية الساعية لنشر قيم التسامح والاعتدال ونبذ التطرف، وتقوض الاحترام المتبادل بين الشعوب وتمثل تراجعاً في سياق مكافحة خطابات الكراهية والتطرف، وتعزيز التسامح والتعايش بين الشعوب، فضلاً عمّا تمثله من انتهاك لحقوق الأقليات المسلمة في تلك الدول، والأمر يتطلب من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أن تتحرك لإيقاف مثل هذا الأفعال والتي تساهم في التحريض على الكره والعنف والتي لا تتوافق مع حقوق الإنسان، فتكثيف الجهود الرامية إلى نشر قيم التسامح والتعايش، وأهمية التقيد بالمبادئ والأحكام التي نصت عليها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي أخضعت حرية الرأي والتعبير للقيود القانونية الضرورية حمايةً للنظام العام، والأمن الوطني، والصحة العامة، والآداب العامة، وحقوق الآخرين وسمعتهم، وحظرت أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية والذي اعتبرتها تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وإعمالاً لمبدأ تكاملية حقوق الإنسان وترابطها وغير قابليتها للتجزئة سيساهم في القضاء على مثل هذا الممارسات، فنشر التسامح والسلام لن يقوم إلا من خلال تضافر الجهود الدولية في تعزيز مبادئ الاحترام والقبول للأديان، والعمل على تعزيز هذه الثقافة في جميع المجتمعات.

وما يثار بين الحين والآخر من ممارسات تحرض على الكراهية والعنصرية كحرق القرآن الكريم وغيرها من الاستفزازات والاعتداءات ما هو إلا تأكيد على عدم احترام حقوق الإنسان في الدول التي سمحت بمثل هذه الممارسات، كما أنها تؤكد ازدواجية المعايير لدى المنظمات الحقوقية في نظرتها لحقوق الإنسان، حيث إن السكوت على هذه الممارسة وعدم محاسبة مرتكبيها والتنديد بها هو تأكيد على أن النظر لدى من يسمح بذلك هي نظرة سياسية لا حقوقية والتي تعتبر تأجيجا وعنصرية للأسف ضد الإسلام والمسلمين، وما يؤكد ذلك هي المطالبات التي نسمعها بين فترة وأخرى من بعض الدول أو المنظمات الخارجية والتي تنادي بالحريات والحق في التعبير متجاهلين ما تتضمنه مثل هذه الممارسات من تأجيج للكراهية والعنصرية، لذا فإن على المجتمع الدولي أن يقوم بمسؤولياته وواجباته بالمساهمة في نشر ثقافة الاعتدال ليشهد العالم الاعتدال واحترام الأديان والثقافات ويعزز القيم الإنسانية التي يكفلها القانون الدولي.

وبالمناسبة ففي فبراير الماضي استضافت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ضمن برنامجها الثقافي معالي المستشار في الديوان الملكي عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري للحديث حول الاعتداء واحترام الحق في الاختلاف، وتم تسليط الضوء حول الاعتدال، واحترام الحق في الاختلاف الذي يعد من القيم الإنسانية والمبادئ التي حث عليها ديننا الحنيف، خاصة أن الاعتدال أصبح مفردة مركزية في الخطاب السعودية داخلياً وخارجياً

**رئيس الجمعية: مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تضمن العديد من التعديلات المهمة والمتعلقة بحماية الضحايا من الاستغلال**

تتمة ص 5

وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي فتحت أبواباً واسعة لثقافة التعايش ومد جسور التواصل بين الحضارات والثقافات ونشر ثقافة الحوار وتعزيز قيم التلاحم الوطني وثقافة الحوار المجتمعي.

والجمعية لديها سلسة لقاءات تعقدها بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان ورفع مستوى الوعي إيماناً بأن المعرفة والوعي يشكلان دعامتين مهمتين لحماية الحقوق وتعزيزها.

**وكيف تقرأ دور المملكة العربية السعودية في هذا الموضوع؟**

لا شك أن المملكة العربية السعودية لها دور بارز في مجال نشر ثقافة الاعتدال ومكافحة خطاب الكراهية الدينية من خلال مناداتها الدائم بالوسطية والاعتدال، ويؤكد ذلك المبادرات الدولية التي تقوم بها المملكة في هذا الشأن والمواقف الدولية الداعمة للاعتدال والوسطية، فالمملكة سبق وأن رحبت باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مشروع قرار «مكافحة الكراهية الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف بعد مطالبات حثيثة من المملكة وعدة دول حول العالم، كما أن المملكة سبق أن بادرت بإنشاء مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين اتباع الأديان والثقافات والمركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف وهو ما يؤكد النهج الذي تسير عليه المملكة في نشر قيم التسامح والاعتدال ونبذ التطرف التمييز.

**صبغة سياسية**

**هناك دول ومنظمات حقوقية تصدر تقارير تخالف الواقع عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة وفي المقابل يتجاهلون تجاوزات حقوقية في دول أخرى؟**

بدايةً لا بد أن نتفق على نقطه مهمة ألا وهي أنه من الضروري في إعداد التقارير الحقوقية أن تكون ذات مصداقية وموضوعية وأن تتناغم هذه التقارير الدولية الصادرة من بعض المنظمات الدولية مع أهداف الأمم المتحدة لإعداد التقارير، وأن يكون هدفها السعي لتوفير ضمانات أفضل لأوضاع حقوق الإنسان في دول العالم كمبدأ رئيس تهدف لتحقيقه في تقاريرها من خلال رصد وضعية حقوق الإنسان وبيان حدود التحسن أو التراجع في حماية حقوق الإنسان ونقل الواقع كما هو بكل موضوعية وحياد في رصد السلبيات وإيضاح ما يقابلها من إيجابيات بشكل متوازن ليصبح لهذه التقارير قيمة أدبية ومصداقية وواقعية لدى المتلقي مع تفادي التأثيرات الخارجية التي قد ينتج عنها تسيس للتقرير أو عدم التحقق من مصداقية المعلومات المدرجة فيه، وقد يصل الأمر أحياناً أن يكون إعداد التقارير تم من قبل أشخاص لم يطلعوا على أنظمة الدول المشمولة في تقاريرهم، وغير مدركين أن قوانين الدول تختلف ولكل دولة نظامها القانوني المستقل الذي تنفرد برسم سياساته وأن للدول حرية في إدارة شؤونها بما يتوافق مع مبادي حقوق الإنسان كما هو الحال في المملكة ونتيجة لهذا اللبس تظهر لنا تقارير يتضح أن من قام بإعدادها لم يأخذ في الاعتبار الاختلاف القانوني بين الدول، مما يؤكد ضرورة أن تحرص منظمات حقوق الإنسان التي تعد تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان أن تقوم بتطوير وتأهيل قدرة القائمين لديها على إعداد التقارير من خلال اطلاعهم على أنظمة الدول وفهمهم للبيئة القانونية السارية فيها، وهذا ما لا نجده في بعض التقارير التي اطلعت عليها عن المملكة والتي يلحظ فيها التجاهل الدائم للمتغيرات الإيجابية والجهود التي تقوم بها الحكومة السعودية الرامية لإرساء مبادئ حقوق الإنسان مما يفقد هذه التقارير مصداقيتها.

**تقارير المنظمات الدولية تخالف الواقع عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة وفي المقابل يتجاهلون تجاوزات حقوقية في دول أخرى**

**جهود المملكة**

**كيف تقرؤون جهود المملكة في ملف حقوق الإنسان؟**

المملكة حققت تحولات مهمة في عدد من المجالات التي كان لها أثر في تحسين حقوق الإنسان وجودة الحياة وكان أبرزها صدور أنظمة جديدة وإدخال تعديلات نوعية على عدد من الأنظمة ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبدون شك فإن التطورات التي تشهدها المملكة في ملف حقوق الإنسان جاءت بعد خطوات إصلاحية رائدة في عهد خادم الحرمين الشريفين وبمتابعة من قِبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- حيث لا يخفى للعيان التحسن الملحوظ في تصنيف المملكة في عدد من المؤشرات العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والذي يمثل ترجمةً لحرص واهتمام الدولة على تعزيز الحقوق لكل من يعيش على أرض المملكة؛ مواطناً كان أو مقيماً دون تمييز، وحرصهما على إيجاد البيئة الآمنة المحققة للحياة الكريم وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي شملت برامجها العديد من مجالات حقوق الإنسان: كالحق في الحياة، الحق في الأمن، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في العمل وحماية الأسرة وتمكين المرأة، وحفظ حقوق كبار السن وغيرها من مجالات حقوق الإنسان.

والمتابع للشأن الحقوقي في المملكة يلحظ حراكاً حقوقياً واهتماماً من السلطات العليا في الدولة نتج عنه تغيرات إيجابية حرصت الحكومة على إحداثها بهدف توفير مزيد من الضمانات الكفيلة بالحفاظ على حقوق الإنسان.

كما أن مبادرة الدولة بتوظيف التقنية واهتمامها بالتحول الرقمي لخدمة

**«الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» التي تحمل شخصية اعتبارية مستقلة، هدفها العمل على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة ووفقاً للأنظمة المرعية، وما ورد في الالتزامات المنصوص عليها في الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والصكوك الاقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وتتعاون الجمعية مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال بما يخدم حقوق الإنسان**

تتمة ص 6

الأفراد ساهم في تسهيل العديد من الإجراءات أمامهم وسهل سرعة إنجاز احتياجاتهم اليومية، فالمملكة أصبحت من الدولة الرائدة في هذا المجال بما ساهم في إعطاء ضمانات أكثر لدعم حقوق الإنسان على أرض الواقع. والحاجة تدعو للتقييم المستمر لها لضمان تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ومن الضرورة أن يتزامن مع التقنية مجال للتواصل البشري للحالات التي لا تتمكن من إيجاد حلول لمواضيعها من خلال التقنية.

بالإضافة للعديد من المبادرات التي تقوم بها المملكة على المستوى الدولي لدعم حقوق الإنسان ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الجهود الإنسانية المبذولة من قبل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والذي يترجم نهج المملكة في مد يد العون للمحتاجين في العالم ودعم المجتمع الدولي في شتى أنحاء العالم وتقديم المساعدات بعيداً عن أي دوافع غير إنسانية استشعاراً من المملكة بأهمية هذا الدور المؤثر في رفع المعاناة عن الإنسان ليعيش حياة كريمة.

ويتضح مما ذكر حرص القيادة على حقوق المواطنين والمقيمين على أراضيها ونحن على ثقة باستمرار هذه الإصلاحات، كما جاءت الأنظمة السارية في المملكة بالعديد من الضمانات لكفالة حقوق الجميع.

والجدير بالذكر أن هذه التطورات ساهمت في انخفاض عدد القضايا الواردة للجمعية مقارنة بالأعوام الماضية ما يؤكد الأثر الإيجابي لرؤية المملكة ٢٠٣٠ على تحسن أحوال حقوق الإنسان بشكل عام حيث لا تخلو أهداف الرؤية من ارتباط مباشر أو غير مباشر بحقوق الإنسان، كما ترجمت في عدد من البرامج والمبادرات والإجراءات التنظيمية ونحن في الجمعية نتابع من خلال الرصد والزيارات الميدانية التفقدية لمدى وفاء الأجهزة الحكومية بالتزامات المملكة بما يتعلق بملف حقوق الإنسان.

## حقوق الطفل

### *ما الحقوق التي تضمن للطفل العيش في جو أسري آمن؟

كفلت أنظمة المملكة للطفل حقوقه وبما يضمن نشأتهم نشأة سليمة وحمايته من كافة أشكال الإيذاء والإهمال الذي قد يتعرض له الطفل في البيئة المحيطة به حتى لو كان المصدر الوالدين أو الأسرة، حيث أكد نظام حماية الطفل على هذا الحق كما تطرق للممارسات التي يكون فيها الطفل معرضاً لخطر الانحراف، كما أن هناك الكثير من الحقوق والآليات التي اشتملت عليها الأنظمة في المملكة والتي تساهم في توفير البيئة الآمنة للطفل.

حيث أكد المشرع في المملكة من خلال النظام على حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.

وهذا الأمر يتطلب من الجميع الإلمام بالممارسات المجرمة وفق هذا النظام والتي قد يعتبرها البعض من الممارسات العادية وهي في الواقع ممارسات يعاقب عليها النظام وتصنف على إنهاء حالات إيذاء أو إهمالاً يتعرض لها الطفل ومن ذلك: بقاؤه دون سند عائلي، عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها، عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة، التسبب في انقطاعه عن التعليم، وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر، سوء معاملته، التحرش به جنسيًا، أو تعريضه للاستغلال الجنسي، استغلاله ماديًا، أو في الإجرام، أو في التسول، استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره، تعريضه لمشاهد مخلة بالآدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه، التمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي، التقصير البيّن المتواصل في تربيته ورعايته، السماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية، كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية.

كما أن على الجهات ذات العلاقة بحقوق الطفل في المملكة والمعنية بتنفيذ ما جاء في النظام على العمل على وضع آليات لضمان عدم تعرض المبلغ للإيذاء بعد بلاغه بهدف ضمان وقاية الطفل من المساس بحقوقه والعمل على حمايتها عند التعرض لهذه الحقوق.

كما أن الأمر يتطلب قيام الجهات التنفيذية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني بتكثيف البرامج التوعوية الموجهة للأطفال والمتعاملين معهم بهدف إيضاح الممارسات الخاطئة التي يعتقد البعض أنها لا تتمثل تجاوزاً لحقوق الطفل.

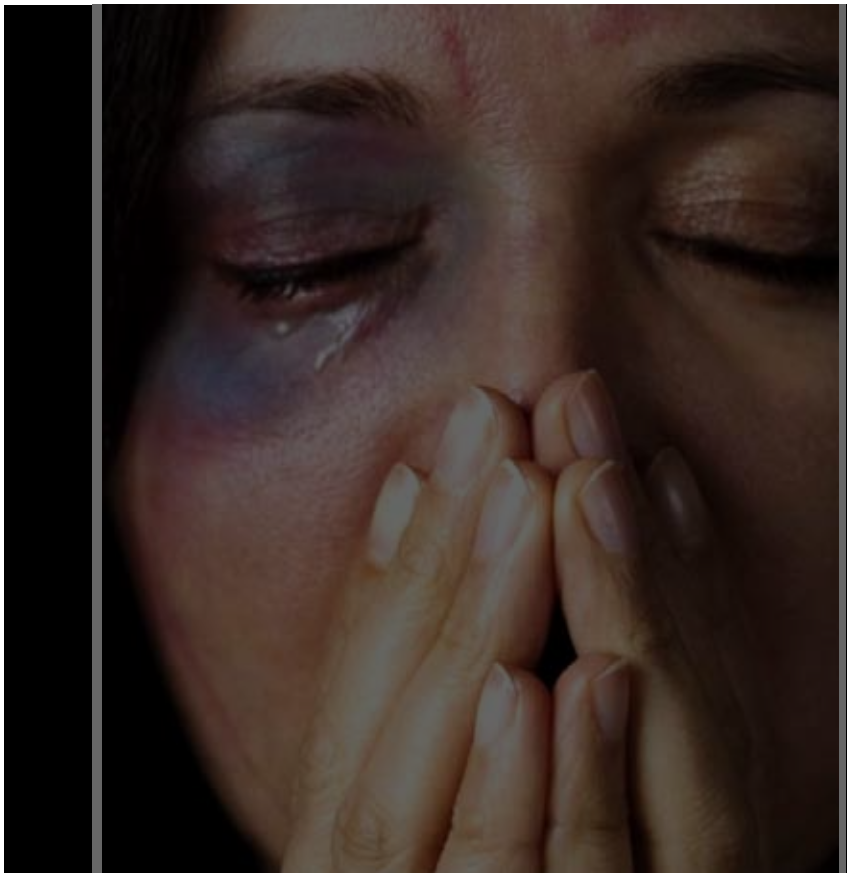

التنمر سلوك سلبي، وشكل من أشكال الإيذاء الموجه من فرد أو مجموعة، ويعتمد على ضعف الضحية من ناحية صغر العمر أو ضعف البنية الجسدية أو عدم المقدرة على المواجهة والرد، حيث إن التنمر له أشكال عديدة وصور مختلفة، وقد يكون لفظيًا، وجسديًا، وعاطفيًا، وهو ناتج من شخص يتعمد إزعاج الآخرين بطرق مختلفة، وأجمعت الدراسات على أن المتنمر يعاني من خلل في شخصيته، فمن يقوم بالتنمر يكون غالبًا لديه العديد من المشكلات الأسرية، أو يعاني من خلل نفسي، ما يجعله يضايق الأفراد الأسوياء

تتمة ص 7

وللعلم يساهم نشر الوعي بحقوق الطفل في معرفة الأطفال لحقوقهم من خلال إيصالها بأسلوب يحاكي عقليتهم وفئتهم العمرية، كما أن الأمر يتطلب التركيز على رصد أي تجاوزات بحق الطفل بهدف معالجتها وبناء ثقة الطفل في نفسه مما يساهم في تنشئته في بيئة آمنة وصحية.

وأخيراً فإن الأسرة عليها دور مهم في حماية الطفل من خلال تقديم الدعم والمساعدة للأطفال وفهم ما يدور في عقولهم، من خلال المناقشات اليومية والتي يمكن أن تبني أفكار الطفل وتطورها.

## وقف التنمر

### كيف نوقف ظاهرة التنمر في المجتمع؟

التنمر له أشكال متعددة قد يدمر حياة إنسان، وله رواسب نفسية واجتماعية خطيرة من الممكن أن يتعرض لها كافة أفراد وأطياف المجتمع ما لم نتصدَ لها جميعا بالأساليب التربوية والعلمية والمصارحة والشفافية.

ويجب على من يتعرض لأي من أشكال التنمر المسارعة بالإبلاغ عن ذلك حتى لا تتفاقم المشكلة لتتم حماية المتنمر عليه ومساعدة المتنمر للتوقف عن هذا السلوك المشين.

والتنمر سلوك سلبي، وشكل من أشكال الإيذاء الموجه من فرد أو مجموعة، ويعتمد على ضعف الضحية من ناحية صغر العمر أو ضعف البنية الجسدية أو عدم المقدرة على المواجهة والرد، حيث إن التنمر له أشكال عديدة وصور مختلفة، وقد يكون لفظيًا، وجسديًا، وعاطفيًا، وهو ناتج من شخص يتعمد إزعاج الآخرين بطرق مختلفة، وأجمعت الدراسات على أن المتنمر يعاني من خلل في شخصيته، فمن يقوم بالتنمر يكون غالبًا لديه العديد من المشكلات الأسرية، أو يعاني من خلل نفسي، ما يجعله يضايق الأفراد الأسوياء.

وبالمقابل، فإن المُتنمرَ عليه ليس إنسانًا ضعيفًا بعكس ما يعتقد البعض، فهو إنسان سوي لا يحب أن يرد الإساءة بالإساءة، ويترفع عن مثل هذه التصرفات غير اللائقة، وعلى الأسرة إذا لاحظت اختلافًا على شخصية أحد أفرادها أن تعالج الأمر، بمواجهته ومناقشته حول ذلك؛ لأن التنمر قد يخلف آثارًا سلبية كعزوف الطالب عن الدراسة أو الموظف في عمله، أو عدم الانسجام والمشاركة مع زملائه ومجتمعه خوفًا من المتنمرين، وإذا لم تتم معالجة المتنمر عليه واحتضانه فقد يتحول هو الآخر لمتنمر.

وقد بدأنا نشاهد ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية وعبر برامج الأجهزة الذكية إذ يتم الانتقاص من أفكار بعض الأشخاص ومحتوياتهم أو أشكالهم، والتنمر الإلكتروني يدخل ضمن الجرائم المعلوماتية، وقد جاء في نظام مكافحة الجريمة المعلوماتية أن كل من يستخدم وسائل تقنيات المعلومات المختلفة للتشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، أو المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمس مئة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويدخل من ضمن ذلك التنمر الإلكتروني.

ودعني أقول لك أن بعض المراهقين يحاولون إثبات ذاتهم وفرض قوتهم من خلال التنمر، ومن الصعب أن نحصي الفئة المتعرضة للتنمر، ولكن بكل تأكيد الأطفال والمراهقون هم الحلقة الأضعف.

تتمة ص 8

والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتابع ما يردها في هذا الشأن أو ما يتم رصده في هذا الجانب وتتابع مع الجهات المعنية لضمان التطبيق الأمثل للأنظمة بما يضمن حصول الأفراد على حقوقهم.

لذا يجب تكثيف البرامج التوعوية بالسلوكيات التي تعتبر تنمر وكيفية اكتشافها ومعالجتها والعمل على وضع البرامج العلاجية الهادفة لمعالجة هذا السلوك ووضع برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المناسب في المدارس والجامعات للتعامل مع حالات التنمر وطرق اكتشافها وآلية معالجتها والتي تعتبر أكبر بيئة ينشط فيها هذا السلوك.

**حقوق الأسرة**

**الأسرة هي نواة المجتمع ومصدر نمائه**

**ما المؤمل في هذا الجانب؟**

لا بد من التركيز على المسائل المتعلقة بالأسرة من خلال تعزيز الوعي بدورها وأثرها المهم في بناء مجتمع حيوي ومستقر، حيث تمثل قضايا الأسرة وما يتعلق بها من المسائل ذات الأولوية في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نظراً للدور الذي تضطلع به الأسرة في عملية التنمية، فالأسرة هي نواة المجتمع ومصدر نمائه، وهي الحاضنة الأولى للأبناء والراعي الرئيس لاحتياجاتهم والحامي للمجتمع من التفكك والانحلال، وقد منحت رؤية السعودية ٢٠٣٠ اهتماماً خاصاً بالأسرة من خلال دعمها بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم، كما أن النظام الأساسي للحكم في المملكة نصّ في مادته التاسعة على أن «الأسرة نواة المجتمع السعودي، ويربّى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية» وجاءت المادة العاشرة من ذات النظام لتؤكد «حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم» مما يؤكد أن المملكة أولت الأسر الاعتناء والاهتمام بهدف استقرارها وتوفير الرعاية الكاملة والأمان لها بهدف ضمان بناء المجتمع بشكل سليم، ويترجم ذلك التركيز على بناء الأسرة وحمايتها من التفكك وإصدار الأنظمة ذات العلاقة بالأسرة بما يسهم في منحها أكبر قدر ممكن من الحماية والتحفيز والمساعدة، بحيث تتحمل مسؤولياتها بشكل كامل في المجتمع، ويصبح كل عضو فيها مثمراً ومنتجاً انطلاقاً من أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، والأمر يتطلب من الأسر الاهتمام بتربية الأبناء وتنشئتهم على فضائل الأخلاق وتوجيههم وإرشادهم والقرب منهم وتفهم احتياجاتهم وإيجاد حلول لمشكلاتهم، فإذا صلَحَت الأسرة صلح الفرد، وإذا صلح الفرد صلحت الأُسرة، وصلح المجتمع؛ فالأسرة هي التي يتشرّب منها الفردُ العقيدةَ والأخلاق، والأفكار والعادات والتقاليد.

والحاجة تدعو الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأسرة على مستوى العالم من خلال محاولة بعض التيارات والمنظمات إعادة تعريف الأسرة بشكل يخالف ويتعارض مع الفطرة السليمة والأديان السماوية واتفاقيات حقوق الإنسان والتقاليد والأعراف المجتمعية، وإجراء مزيد من الدراسات والملتقيات حول هذه التحديات والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على استعداد للمساهمة في أي جهود في هذا المجال.

وفي نهاية هذا الحوار اسمح لي أن أنوه عن أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الشكاوى وتتابعها مع الجهات المختصة وتتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال فروعها المنتشرة في مناطق المملكة أو من خلال هذا الرابط www.nshr.org.sa.

# وفد من فرع الجمعية بمنطقة الجوف في ضيافة مستشفى إرادة للصحة النفسية

قام وفد من فرع الجمعية بمنطقة الجوف بزيارة مستشفى إرادة للصحة النفسية، ضم كلاً من: الأستاذ/ ظاهر بريد الفهيقي (مدير الفرع)، وأعضاء اللجنة الاستشارية: الأستاذ/ خليفة مفضي المسعر، و الأستاذ/ ثاني بطي العنزي، و (سكرتير الفرع) الأستاذ/ عبدالرحمن ظاهر الفهيقي، تحت إشراف و متابعة من الدكتور/ طارش بن مسلم الشمري (**نائب رئيس الجمعية و المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف**)، كان في استقبالهم الدكتور/ عطا بن مناحي الرويلي (مدير المستشفى).

في بداية الزيارة تم تقديم نبذة عن الجمعية و أهدافها ورؤيتها ورسالتها و آلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تم مناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة بالخدمات الصحية بالمنطقة وحقوق المرضى، وتدريب الكوادر الطبية وجودة الخدمات المقدمة لهم، والعمل على إيجاد حلقات دينية ومسابقات لهم، وإيجاد أماكن لممارسة الرياضة والترفيه، و القيام برحلات للنزلاء ومشاركتهم للأيام العالمية.

# فرع الجمعية في عسير يشارك في برنامج «دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص»

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية، وتفعيل دورها بالمشاركة في البرامج التوعوية التثقيفية، شارك وفد من فرع الجمعية ضم كلاً من: الأستاذ / حمد محمد آل مفرح ( مدير الفرع )، و الأستاذ / أحمد محمد الشهري ( باحث قانوني )، الأستاذة / ربا عبدالله قبطي ( سكرتيرة الفرع )، تحت اشراف و متابعة من مشرف الفرع الدكتور محمد بن يحي آل مزهر، بالمشاركة في برنامج "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص"، الذي نظمته الأمانة العامة للجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ( IOM)، بحضور عدد من ممثلي الجهات المختصة والمتخصصين في المجالات ذات العلاقة.

وقد تناول البرنامج العديد من المواضيع ذات العلاقة والتي منها: تعزيز الوعي بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ورعاية الضحايا من النواحي ذات العلاقة بالبحث والدراسة، ودور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي بها ومكافحتها، تسليط الضوء على خطورة جرائم الإتجاربالأشخاص والسبل المثلى لمكافحتها والتجارب والممارسات الجيدة في هذا الجانب، جهود المملكة العربية السعودية على كافة المستويات في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

# وفد من فرع الجمعية بمنطقة جازان يشارك في ملتقى تطوير جمعيات ذوي الإعاقة والمنظمات غير الربحية

بدعوة من فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في منطقة جازان وبرعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة جازان، وبحضور سمو نائب أمير منطقة جازان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالعزيز بن محمد آل سعود، وبمتابعة وتوجيه سعادة رئيس الجميعة المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وتحت إشراف مديرة الفرع الأستاذة / شادية بنت يحيى الجمل، تشرف وفد من فرع الجمعية الوطنية في منطقة جازان ضم كلاً من: الأستاذ/ غازي بن محمد الرياني، الأستاذ/ فهد بن أحمد دهل، الأستاذة/ هدية بنت موسى الجماعي، الحضور والمشاركة في ملتقى تطوير جمعيات ذوي الإعاقة والمنظمات غير الربحية بالمنطقة الذي نظمه فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بجازان، وكتن في استقبالهم مدير فرع الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في منطقة جازان المهندس أحمد بن محمد القنفذي.

وقد ألقى مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بجازان، كلمة أوضح فيها أن مثل هذه الملتقيات تهدف إلى تطوير منظمات القطاع غير الربحي المعنية بذوي الإعاقة وإرشادهم بأبرز الاحتياجات المجتمعية للفئة المستهدفة وأساليب معالجتها والمساهمة في تجويد خدماتها ومخرجاتها وضمان استدامتها من خلال حزمة من اللقاءات والأوراق العلمية والورش التدريبية بمشاركة استشاريين وأكاديميين ومتخصصين.

وأشار المهندس القنفذي ، أن الملتقى يأتي ضمن سلسلة الملتقيات التي تعقد على مستوى مناطق المملكة وتحت إشراف إدارة التمكين المجمعي بالإدارة العامة للإشراف الفني على الجمعيات والمؤسسات الأهلية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبمشاركة المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي والجهات الحكومية ذات العلاقة ومنشآت القطاع والمؤسسات المانحة.

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن جمعيات ذوي الإعاقة والمنظمات غير الربحية بمنطقة جازان ، فيما تم تكريم الجهات المشاركة.

12 Aug

# الأمين العام للأمم المتحدة يدعو لتزويد الشباب بـ «المهارات الخضراء» لبناء مستقبل أفضل

«إن البشرية تعتمد على طاقة الشباب في كل مكان وعلى أفكارهم ومساهماتهم التي لا حدود لها».

هذا ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للشباب، والذي كرسته المنظمة هذا العام لتسلط الضوء على أهمية تنمية «المهارات الخضراء» لديهم من أجل تحقيق عالم مستدام.

وتطرق الأمين العام إلى انتقال العالم إلى ما يسمى بـ «الاقتصاد الأخضر»، وقال إن التحول نحو عالم مستدام بيئياً وصديقاً للمناخ أصبح أمراً بالغ الأهمية ليس فقط للاستجابة لأزمة المناخ العالمية، ولكن أيضاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعتمد نجاح هذا الانتقال على تنمية «المهارات الخضراء» بين المواطنين، وخاصة الشباب، بما في ذلك «المعرفة والقدرات والقيم والمواقف اللازمة للعيش في مجتمع مستدام وفعال من حيث الموارد وتطويره ودعمه».

وفي رسالته، أكد السيد غوتيريش أن موضوع هذا العام يذكر بأهمية ضمان أن يكتسب الشباب المهارات ويطبقوها في الاقتصاد الأخضر المتنامي.

وقال: «يجب تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة في مجالات تتنوع بين التكنولوجيات المستدامة المبتكرة والطاقة المتجددة والثورات في نظم النقل والأنشطة الصناعية ليتمكنوا من بناء مستقبل أنظف وأكثر اخضراراً وأكثر قدرة على التكيف مع المناخ».

وشدد الأمين العام على أن الشباب يلعبون دوراً قياديا في السعي للوصول إلى عالم أفضل، فهم «يدعون إلى اتخاذ إجراءات جريئة ومعجّلة، ويتضامنون مع الفئات الأكثر ضعفاً، ويبتكرون حلولاً لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية، وتحقيق السلام والازدهار للجميع» في مواجهة جميع التحديات الماثلة اليوم.

وكرر السيد غوتيريش دعوته لجميع الحكومات حول العالم إلى جعل مشاركة الشباب «هي القاعدة، وليس الاستثناء في مختلف القرارات والسياسات».
وأضاف: «دعونا اليوم وكل يوم ندعم الشباب ونقف معهم في تشكيل عالم عادل ومستدام لما فيه صالح البشر والكوكب».

# اليوم الدولي للسكان الأصليين يحتفي بالشباب بوصفهم عوامل للتغيير

لماذا الاحتفال باليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم؟
لإذكاء الوعي باحتياجات هذه المجموعات السكانية، يُحتفل سنوياً بيوم 9 آب/ اغسطس بوصفه باليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم، وهو اليوم الذي أُختير تنويها بالاجتماع الأول لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالسكان الأصليين الذي عقد في جنيف في عام 1982.

وتحتفل الأمم المتحدة، في التاسع آب/أغسطس من كل عام، باليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم تحت شعار: "شباب الشعوب الأصلية بوصفهم عوامل للتغيير في سبيل تقرير المصير".

وفي رسالة بمناسبة هذا اليوم الدولي، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إننا نحتفل بشباب الشعوب الأصلية وبدورهم في جلب التغيير وتشكيل المستقبل.

هناك ما يقدر بزهاء 476 مليون فرد من السكان الأصليين في العالم، ويعيشون في 90 دولة، ولذا فهم يشكلون أقل من 5 في المئة من عدد سكان العالم، لكنهم مع ذلك يمثلون 15 في المئة من أفقر الناس.

وفضلاً عن ذلك، فهم يتحدثون الغالبية العظمى من لغات العالم التي تقدر بسبعة ألف لغة، ويمثلون خمسة ألف ثقافة مختلفة.

ونبّه الأمين العام في رسالته إلى أن الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات خطيرة، "فأراضيها ومواردها مهدّدة وحقوقُها منقوصة كما أنها لا تزال تتعرض للتهميش والإقصاء، وشباب الشعوب الأصلية يساعدون على مقاومة ذلك"، وأضاف: "هم قادة لحركة العمل المناخي العالمية. وهم يناصرون العدالة والمساواة ويعتزون بثقافاتهم ويدافعون عن حقوق الإنسان ويُذكّون الوعي بتاريخ الشعوب الأصلية وقضاياها في جميع أنحاء العالم. وهم يتعلمون من شيوخهم ما يضمنون به استمرارية ثقافات الشعوب الأصلية وحكمتها وهوياتها لأمد بعيد".

وقال غوتيريش إن معارف الشعوب الأصلية وتقاليدها متجذرةٌ بعمق في التنمية المستدامة ويمكن أن تساعد على حلّ العديد من تحدياتنا المشتركة. لذلك من الضروري أن يشارك شباب الشعوب الأصلية، نساء ورجالاً، في صنع القرار. فالخيارات التي تُعتمد اليوم تحدِّد عالم الغد.

واختتم الأمين العام رسالته بالدعوة إلى إعادة تأكيد التزامنا بضمان الحقوق الفردية والجماعية لشباب الشعوب الأصلية وبدعم مشاركتهم في أشكال الحوار وصنع القرار على الصعيد العالمي. ولنعمل معا على بناء مستقبل أفضل لنا جميعاً.

## «ميثاق ضد الجوع»

# والأمن الغذائي يمثل أولوية قصوى لدى دول مجلس التعاون الخليجي

بدعوة من الأمم المتحدة، وقّع برلمانيون من 64 دولة، مؤخراً في تشيلي، ميثاقاً عالمياً لمكافحة الجوع الذي يؤثر في 828 مليون شخص حول العالم.

وقد نظمت القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، بمبادرة من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) لمدة يومين في البرلمان التشيلي، وشارك فيها 150 مسؤولاً منتخباً، إضافة إلى مشاركة عشرات الشخصيات الأخرى عن بعد.

ونهاية الاجتماع، وقّع المشاركون ميثاقاً عالمياً يهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء، ولا سيما هيئاتها التشريعية، على مكافحة الجوع وسوء التغذية.

وينص الميثاق على تعزيز التحالفات البرلمانية الدولية، وإنشاء تحالفات جديدة من أجل تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتطوير حلول.

وقال ماريو لوبيتكين نائب مدير الفاو "الأمر يتعلق بدخول مرحلة جديدة من التفاعل بين البرلمانات. يجب أن تتحمل البرلمانات مزيدا من المسؤوليات".

ووفقاً للأمم المتحدة، عانى 828 مليون شخص الجوع عام 2021 في كل أنحاء العالم، بزيادة قدرها 46 مليون مقارنة بعام 2020، وتفاقم الوضع خصوصاً بسبب النزاعات وتغير المناخ وكوفيد19-.

وقالت النائبة كارولينا مارزان التي ترأس الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في تشيلي "يموت 8500 طفل كل يوم في العالم بسبب سوء التغذية" والنساء أكثر عرضة للخطر من الرجال، وفقاً للفاو.

ومن المقرر تنظيم قمة ثالثة في أفريقيا عام 2026 لتقييم آثار الترتيبات المتخذة في تشيلي.

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

تتمة ص 14

وفي سياق متصل أكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ جاسم محمد البديوي، أن دول المجلس من أوائل الدول التي استجابت للنداءات الإنسانية الدولية لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال الدعم المباشر أو من خلال المنظمات والوكالات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما ساهمت بمئات الملايين في مجموعة متنوعة من المشاريع والمساعدات الإنسانية في أفريقيا وآسيا لمواجهة الفقر ونقص الغذاء.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه بالقمة السنوية الرابعة لمجلس الشراكات الأوروبي حول إفريقيا والشرق الأوسط (ECAM)، المنعقد مؤخراً، في مدينة روما.

وأشار إلى أن القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي تمثل أولوية قصوى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث إن الأمن الغذائي كان من البنود الرئيسية التي تضمنها إعلان الرياض، الذي صدر على هامش اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الأربعين في ديسمبر عام 2019، وقد ورد فيه أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع هدفاً رئيسياً، يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي من خلال وضع إستراتيجية مشتركة للأمن الغذائي ترتكز على الابتكار والتكنولوجيا، فضلاً عن تشكيل تحالفات لتعزيز سلاسل الإمداد المتنوعة والمشتركة في المنطقة.

وأضاف: "منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 17 (SDGs) في سبتمبر عام 2015، أصبحت هذه الأهداف مؤشرًا كبيرًا لقياس مستويات الإنجاز ومدى الالتزام بتحسين هذا العالم بحلول عام 2030م، حيث إن هناك تقدماً من خلال التحسينات التي أجرتها بعض الدول فيما يتعلق بالعديد من الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030، مثل المساواة بين الجنسين وتوفير الكهرباء، والاهتمام بصحة الأطفال.

وأضاف: "إن الازدهار والفقر يبدوان متناقضين ويشكلان تحديًا، ولكن إذا كنا نعتقد أن الغاية تبرر الوسيلة، فنحن بحاجة إلى استخدام جميع الموارد المتاحة للقضاء على الفقر من أجل تحقيق هدفنا العالمي المتمثل في "الرخاء ومستقبل أفضل للجميع"، كما أننا بحاجة إلى إعادة ضبط مفهومنا للفقر من خلال العمل مع شركائنا الدوليين لبناء مجتمعات شاملة ومرنة ومستدامة.

### بدعم صغار المزارعين .. القضاء على الجوع لا يزال ممكناً:

عندما تم إطلاق أهداف التنمية المستدامة، بدا هدف القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم في غضون 15 عاماً طموحاً، ولكنه في متناول اليد. في ذلك الوقت، كانت مستويات الجوع تتجه نحو الانخفاض لأكثر من عقدين، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي العالمي.

لكن على مدى الأعوام القليلة الماضية، تعرض العالم لسلسلة من الأزمات المتفاقمة، من جائحة COVID-19 والحرب المستمرة في أوكرانيا إلى الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ. ونتيجة لذلك، تصاعد الجوع في العالم، وكان أفقر سكان العالم يعانون أكثر من غيرهم.

وفقاً لتقرير جديد للأمم المتحدة، يعاني نحو 735 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها 122 مليون شخص منذ 2019. ومن المثير للقلق أن سبع دول - الصومال، وأفغانستان، وبوركينا فاسو، وهايتي، ونيجيريا، وجنوب السودان، واليمن - تعمل الآن على شفا المجاعة، لا يقتصر الأمر على قصورنا في الوصول إلى القضاء على الجوع بحلول 2030، ولكننا أسوأ حالاً مما كنا عليه في 2015.

الأغلبية العظمى من أفقر الأفراد في العالم هم من صغار المزارعين الذين ينتجون أيضا معظم الأغذية المستهلكة في عديد من الدول النامية، لقد تضرر هؤلاء المزارعون بشدة من صدمات الأعوام القليلة الماضية، إضافة إلى التحديات المنهجية التي أبقتهم محاصرين في الفقر وانعدام الأمن الغذائي. لكن في ظل الأزمة الحالية تكمن فرصة، من خلال دعم مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، يمكن للمجتمع الدولي أن يخطو خطوات كبيرة نحو القضاء على الجوع العالمي. يمكن للحكومات والمؤسسات الدولية مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والقضاء على انعدام الأمن الغذائي العالمي بعدة طرق:

**أولاً**، تنتج معظم مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في الدول النامية غلات محاصيل منخفضة بشكل غير متناسب مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى افتقارها إلى المدخلات الأساسية، مثل البذور المحسنة والأسمدة العضوية.

**ثانياً**، عدم القدرة على الحصول على الائتمان يمنع معظم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من شراء المدخلات الزراعية المحسنة أو الاستثمار في مزارعهم.

**ثالثاً**، عادة ما يحصد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة المحاصيل مرة أو مرتين في العام، وهذا يعني أنه يجب تخزين الطعام لأشهر لضمان استمرار الإمدادات حتى موسم الحصاد التالي.

**أخيراً**، يحتاج صغار المزارعين إلى وصول أفضل إلى الأسواق الصالحة لمحاصيلهم، ما يمكنهم من تجاوز مرحلة الكفاف وبناء سبل عيش موثوقة. يجب على المجتمع الدولي، جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بذل مزيد من الجهد لتعزيز القدرات المحلية وتشجيع الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية. وهذا من شأنه أن يمكن مزيداً من أصحاب الحيازات الصغيرة من تطوير أعمال مستدامة.

# «تحويل التعليم»
# خطة أممية لتحقيق المساواة ومسايرة المستجدات

أطلق الأمين العام للأمم المتحدة موجزاً سياساتياً جديداً يتناول الأزمة الحالية في التعليم، ويقدم رؤية ومجموعة من الإجراءات التوجيهية للبلدان والمجتمع الدولي من أجل تحقيق تحول في التعليم.

وقال المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتحويل التعليم، ليوناردو غارنيير إن الموجز السياساتي الذي تم إطلاقه مؤخراً يضم مجموعة من المقترحات التي ترمي إلى بناء مجتمعات تعليم حقيقية وشاملة، في إطار متابعة قمة تحويل التعليم التي انعقدت العام الماضي والتحضير لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وأشار الموجز السياساتي إلى أن التعليم في الوقت الراهن لم يعد يفي بالغرض حيث تكتنفه أزمتان رئيسيتان وهما أزمة تتعلق بالإنصاف، وأخرى تتصل بمسايرة المستجدات.

وقال غارنيير – عبر الفيديو في إيجاز صحفي عُقد مؤخراً لتقديم الموجز السياساتي – إنه «بينما لا يزال الملايين حول العالم غير ملتحقين بالمدارس، فإن كثيرين من أولئك الذين يتلقون التعليم الرسمي لا يحصلون حتى على الأساسيات. ولا تؤهلهم أنظمة التعليم الحالية لمواجهة تحديات المستقبل المعقدة».

وأضاف أن الاستثمار الحالي في التعليم لا يعد غير كاف فحسب وإنما أيضاً غير عادل وغير فعال بدرجة كبيرة.

وأشار الموجز السياساتي إلى أن نظم التعليم يمكن في بعض الحالات أن تعمل ضد الأهداف المشتركة عن طريق تكريس القوالب النمطية والممارسات الضارة التي تؤدي إلى عدم المساواة والانقسام والتدهور البيئي.

كما قالت مساعدة المديرة العامة لمنظمة اليونسكو، ستيفانيا جيانيني «إن تحويل التعليم يتعلق بالانتقال من ثقافة إصلاح أنظمة التعليم إلى ثقافة التحول».

وأضافت أنه يجب أن يتمخض عن التحول إلى أنظمة تعليم مختلفة عما هي عليه اليوم، مشيرة إلى ضرورة الانتقال إلى نموذج مختلف لتمويل التعليم وتحقيق مساواة أفضل بين الجنسين، وضمان الحق في التعليم في أوقات الأزمات والنزاعات.

وأشارت إلى أن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية القادم ستكون لحظة مهمة لعرض الخطوات الملموسة التي تم اتخاذها على هذا الصعيد.

وأكدت المسؤولة الأممية أن الموجز السياساتي هذا يعمل على إرشاد وتوجيه خطة تحويل التعليم باعتبارها في «مركز جهودنا الجماعية، ويتعلق أيضًا بتطوير نظامنا المشترك».

# الجزء الثالث من «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»

**المادة الخامسة - المساواة وعدم التمييز**

1. تقر الدول الأطراف بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبمقتضاه ولهم الحق دون أي تمييز وعلى قدم المساواة في الحماية والفائدة اللتين يوفرهما القانون.

2. تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس.

3. تتخذ الدول الأطراف، سعياً لتعزيز المساواة والقضاء على التمييز، جميع الخطوات المناسبة لكفالة توافر الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة.

4. لا تعتبر التدابير المحددة الضرورية للتعجيل بالمساواة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة أو تحقيقها تمييزا بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية.

**المادة السادسة - لنساء ذوات الإعاقة**

1. تقر الدول الأطراف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، وأنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لكفالة التطور الكامل والتقدم والتمكين للمرأة، بغرض ضمان ممارستها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في هذه الاتفاقية والتمتع بها.

**المادة السابعة - الأطفال ذوو الإعاقة**

1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لكفالة تمتع الأطفال ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال.

2. يكون توخي أفضل مصلحة للطفل، في جميع التدابير المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة، اعتباراً أساسياً.

3. تكفل الدول الأطراف تمتع الأطفال ذوي الإعاقة بالحق في التعبير بحرية عن آرائهم في جميع المسائل التي تمسهم مع إيلاء الاهتمام الواجب لآرائهم هذه وفقا لسنهم ومدى نضجهم، وذلك على أساس المساواة مع غيرهم من الأطفال وتوفير المساعدة على ممارسة ذلك الحق، بما يتناسب مع إعاقتهم وسنهم.

* اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي معاهدة دولية لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، في 2006، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، تلك الاتفاقية، والتي تشمل بروتوكو لاً اختياري، و المملكة العربية السعودية أصبحت طرفًا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولاها الاختياري عام 2008م، وقد صادقت حتى اليوم 184 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين صادقت 99 دولة على البروتوكول الاختياري.

# ما هو نظام الإفلاس و أهدافه

ما هو نظام الإفلاس؟

نظام الإفلاس الصادر ( مرسوم ملكي رقم ( م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ)، يهدف إلى تمكين المدين من تنظيم أوضاعه المالية ومعاودة نشاطه، مع مراعاة حقوق الدائنين والمساواة بين أصحاب الحقوق المتساوية، وتعظيم قيمة الأصول والبيع المنتظم والتوزيع العادل، والثقة في سوق الائتمان والتعاملات المالية

ما هي إجراءات الإفلاس التي حددها النظام؟

يشمل النظام سبعة إجراءات رئيسية وهي:

1- التسوية الوقائية.

2- إعادة التنظيم المالي.

3- التصفية.

4- التسوية الوقائية لصغار المدينين.

5- إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين.

6- التصفية لصغار المدينين.

7- التصفية الإدارية.

**مستشارك القانوني**

## كاريكاتير

**الغش التجاري**

# دستور المملكة و حقوق الإنسان

النظام الأساسي للحكم في المملكة تضمن عدد من الحقوق والواجبات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، حيث جاء في المادة السابعة والعشرون من النظام على « أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظَام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية»، مما يدل على ضمان حق الإنسان في العيش الكريم ، كما لم يغفل النظام الأساسي للحكم حق الإنسان في العمل والاهتمام بإيجاد فرص عمل لكل قادر عليه بالإضافة إلى حماية العاملين من أي سوء معاملة قد تقع عليهم من أرباب العمل حيث أكدت المادة الثامنة والعشرون من ذات النظام على «أن الدولة تيسِّر مجالات العمل لكل قادر عليه.. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل» فيما اهتمت الدولة على توفير الأمن لمواطنيها، وللمقيمين، على أراضيها، بما يكفل لهم حياة آمنة وهذا ما بينته المادة السادسة والثلاثون من النظام والتي جاء فيها «إن الدولة يقع على عاتقها توفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه، إلاّ بموجب أحكام النظَام» كما أن المادة السابعة والثلاثون أكدت على « أن للمساكن حرمتها.. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلاّ في الحالات التي يبينها النظَام» فيما تطرقت المادة الثامنة والثلاثون من النظام للعقوبات التي يمكن إيقاعها على الأفراد حيث جاء فيها «بان العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظَامي ولا عقاب إلاّ على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظَامي» كما حفظ النظام حق المواطن والمقيم في الحفاظ على خصوصيته دون المساس فيها حيث نصت المادة الأربعون على أنه: المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطِّلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظَام.

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الإشراف العام**

الأمانة العامة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**التحرير والإخراج**

مركز المعلومات بالجمعية



**البريد الالكتروني**

info@nshr.org.sa

**هاتف**

+966112102223

www.nshr.org.sa



الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها